

TUJR

مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI
Academic Scientific Journals



العراقية
المجلات الأكاديمية العلمية



كلية القانون
College of Law

Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

Economic Sanctions and Their Impact on International Relations: A Case Study of Iran

Assistant Lecturer . Ziad Khalaf Ismail

College of Political Science, University of Anbar, Anbar, Iraq

Zeyad.alasafi01@gmail.com

Article info.

Article history:

- Received 30 April 2025
- Accepted 1 June 2025
- Available online 20 July 2025

Keywords:

Abstract: This study examines the impact of economic sanctions on international relations through the case of Iran, where sanctions are used as a tool for political and economic pressure by major powers and international organizations. The research explores the sanctions imposed on Iran by the United States, the European Union, and the United Nations, analyzing their effects on Iran's economy and foreign policies. It also investigates Iran's response strategies, such as strengthening relations with countries like China and Russia and finding ways to bypass financial and trade restrictions. The findings indicate that economic sanctions have significantly impacted Iran's economy, particularly in the oil and foreign trade sectors. However, they have not led to a fundamental shift in Iran's foreign policies. Instead, Iran has sought alternatives to

strengthen its domestic economy and enhance cooperation with non-Western countries. The study highlights that while economic sanctions can affect targeted states, they do not always achieve their intended goals, as sanctioned nations often develop alternative strategies to maintain political and economic stability.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية دراسة : حالة ايران

م.م . زياد خلف إسماعيل

كلية العلوم السياسية , جامعة الانبار , الانبار , العراق

Zeyad.alasafi01@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ٣٠ / نيسان / ٢٠٢٥
- القبول : ١ / حزيران / ٢٠٢٥
- النشر المباشر : ٢٠ / تموز / ٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :

الخلاصة: تناقش هذه الدراسة تأثير العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدولية من خلال دراسة حالة إيران، حيث تُفرض العقوبات كأداة للضغط السياسي والاقتصادي من قبل الدول الكبرى والمنظمات الدولية. تتناول الدراسة العقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وتأثيرها على الاقتصاد الإيراني والسياسات الخارجية للبلاد. كما تحلل الدراسة كيفية استجابة إيران لهذه العقوبات عبر استراتيجيات مختلفة، مثل تعزيز العلاقات مع دول مثل الصين وروسيا، والبحث عن طرق لتجاوز العقوبات المالية والتجارية. وتظهر النتائج أن العقوبات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الإيراني، خاصة في مجالات النفط والتجارة الخارجية، لكنها لم تؤدي إلى تغيير جذري في سياساتها الخارجية. بدلاً من ذلك، دفعت إيران إلى البحث عن بدائل لتعزيز اقتصادها المحلي وزيادة التعاون مع الدول غير الغربية. توضح الدراسة أن العقوبات الاقتصادية قد تؤثر على الدول المستهدفة، لكنها لا تضمن دائماً تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تلجأ الدول المعاقبة إلى وسائل بديلة للحفاظ على استقرارها السياسي والاقتصادي.

© ٢٠٢٣، كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : أولاً: موضوع البحث:

تعد العقوبات الاقتصادية من أبرز الأدوات التي تستخدمها الدول الكبرى والمنظمات الدولية للضغط على الدول التي تُعتبر منتهكة للقوانين الدولية أو مهددة للأمن والاستقرار العالمي. وتُفرض هذه العقوبات بأشكال مختلفة، مثل العقوبات التجارية، وتجميد الأصول، والقيود المالية، مما يؤثر على اقتصاد الدولة المستهدفة وعلاقاتها الدولية، تُعد إيران واحدة من أبرز الدول التي تعرضت لعقوبات اقتصادية طويلة الأمد، خاصة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بسبب برنامجها النووي وسياساتها الإقليمية، وقد أثرت هذه العقوبات على مختلف القطاعات الاقتصادية في إيران، كما أدت إلى تغييرات في استراتيجياتها السياسية والدبلوماسية على المستوى الدولي.

أولاً : مشكلة البحث

- كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدولية؟
- ما مدى تأثير العقوبات المفروضة على إيران من حيث سياساتها الخارجية واقتصادها الوطني؟
- هل ساهمت هذه العقوبات في تغيير سلوك إيران السياسي أم دفعتها إلى البحث عن شركاء جدد؟
- هل هذه العقوبات ستلزم إيران على الجلوس في طاولة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهل سيشكل هذا النوع من الحوار اتفاق نووي جديد.

ثانياً : أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في تحليل مدى فعالية العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط السياسي، وفهم تداعياتها على الدول المستهدفة وعلاقاتها الدولية. كما يساهم البحث في تقديم رؤية أعمق حول تأثير العقوبات على إيران، مما يساعد في فهم التفاعلات الدولية الناتجة عنها.

ثالثاً : هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تأثير العقوبات الاقتصادية على العلاقات الدولية من خلال تحليل حالة إيران، مع التركيز على كيفية استجابتها لهذه العقوبات، ومدى نجاحها في التكيف مع الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية. كما يسعى إلى تقييم ما إذا كانت العقوبات قد نجحت في تحقيق أهدافها السياسية أم أنها دفعت إيران إلى تطوير سياسات جديدة لتعويض الخسائر.

المبحث الأول : مفهوم العقوبات الاقتصادية والاهداف

المطلب الأول : مفهوم العقوبات الاقتصادية

تعد نشأة منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥ ، شكلت العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الدول إحدى المواضيع التي اتخذت حيناً هاماً على صعيد العلاقات الدولية في عهد التنظيم الدولي الحديث وتشكل العقوبات الاقتصادية أهم التدابير غير العسكرية التي تفرض من قبل الدول بشكل منفرد، أو من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، ضد دولة أو أكثر، وهذه الجزاءات تتخذ عدة صور وتعدد المصطلحات التي تشير إليها، كالمقاطعة الاقتصادية أو الحظر الاقتصادي.

تعد العقوبات الاقتصادية وسيلة غير عسكرية تلجأ إليها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، عن طريق ردع الدول المخلة بالتزاماتها، على اعتبار أنها تختلف عن غيرها من العقوبات الدولية من حيث الطبيعة والأهداف والآثار المنوي تحقيقها، لذا لا بد من بيان مفهومها ونشأتها، العقوبات الاقتصادية تعبير قانوني يسعى إلى استعماله العديد من الجهات وخاصة رجال القانون المختصون في هذا المجال، فهناك من أطلق عليها لفظ المقاطعة الاقتصادية، أو الحظر الاقتصادي وهناك من يسميها بالحرب أو العدوان الاقتصادي وهناك من يطلق عليها العقوبات الاقتصادية^١.

وفي تعريف آخر ذهب صاحبه إلي أن العقوبات الاقتصادية " هي إجراء اقتصادي يهدف إلي التآمر على إرادة دولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي"، وهذا التعريف أضاف تحديدا لفكرة العقوبات الاقتصادية، حيث حدد الهدف من وراء العقوبة وهو التآمر على دولة ما لحثها على احترام قواعد القانون الدولي^٢.

فبعضهم رأى أنها الوسيلة الفعالة للامتثال لأحكام القانون الدولي إذا استعملت في مكانها وفقا للشرعية الدولية دون تدخل الجوانب السياسية فيها، ووسيلة غير مشروعة إذا ما افترقت الشروط اللازمة لفرضها إضافة إلى انحرافها عن أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، مع ذلك توجد عدة محاولات فقهية، حاول

^١ - شادي خليفة محمد و عريب زهير مصطفى، العقوبات الاقتصادية : احكامها واثارها الاقتصادية من منظور اسلامي، مجلة اسرا الدولية للمالية الاسلامية، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ٢٧.

^٢ - مناد محمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة مستنغانم عبدالحميد ابن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٧.

أصحابها وضع تعريف للعقوبات الاقتصادية، فقد عرفها الدكتور عمر سعد الله أنها: "نوع من أنواع الجزاءات الدولية، وبمقتضاها ليس في وسع حكومة ما أن تتصرف بحرية في علاقاتها الاقتصادية والمالية مع دول العالم بفعل العقوبات التي نص عليها مجلس الأمن الدولي"^٣، وعرفها جانب من الفقه بأنها "أي تصرف سياسي يحمل أذى أو إكراه تقوم به الدولة في سياستها الاقتصادية الخارجية"^١.

من التعريفات السابقة العقوبات الاقتصادية يمكن استنتاج جملة من المبادئ و التي تبرز في كونها:

- إجراء دولي اقتصادي تقوم به منظمات دولية أو دول في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية وتستهدف مصالح الدولة التجارية والصناعية.
- إجراء دولي قسري يفرض في العلاقات الدولية باعتباره شكلا من أشكال القسر وأقل عدوانية من الحرب ومجدي أكثر من الناحية السياسية.
- إجراء دولي عقابي ناجم عن الإخلال بالتزام قانوني يكون نتيجة لوقوع عدوان أو تهديد بالعدوان على العلاقات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية.
- إجراء يهدف إلى إصلاح سلوك دولة عدواني وحماية مصالح الدول الأخرى والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

المطلب الثاني : أنواع العقوبات الاقتصادية على إيران

فرضت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مجموعة متنوعة من العقوبات الاقتصادية على إيران بهدف الضغط عليها لتغيير سياساتها في مجالات متعددة، بما في ذلك البرنامج النووي، ودعمها المزعوم للإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان. تتضمن هذه العقوبات عدة أنواع رئيسية، نوضحها فيما يلي:

أولاً : العقوبات المالية والمصرفية

استهدفت هذه العقوبات القطاع المالي الإيراني بهدف عزل إيران عن النظام المالي العالمي. شملت الإجراءات تجميد الأصول الإيرانية في الخارج، ومنع البنوك الإيرانية من التعامل مع المؤسسات المالية الدولية. على سبيل المثال، في عام ١٩٧٩، بعد أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران، جمدت الولايات المتحدة نحو ١٢ مليار دولار من الأصول الإيرانية، بما في ذلك الودائع المصرفية والذهب وممتلكات أخرى .

^١ - زهيرة بن طاع الله، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق نموذجاً"، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد ٦، ٢٠١٩، ص ١٢ .

ثانيا : عقوبات قطاع الطاقة والنفط

نظراً لأهمية قطاع النفط والغاز في الاقتصاد الإيراني، فرضت عقوبات تهدف إلى تقليص عائدات إيران من هذا القطاع. في عام ١٩٩٥، أصدر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أوامر تنفيذية تحظر تجارة الولايات المتحدة في صناعة النفط الإيرانية، مما أدى إلى إنهاء التجارة بين البلدين التي كانت تنمو بعد انتهاء الحرب بين إيران والعراق¹.

ثالثا : عقوبات تجارية وصناعية

تضمنت هذه العقوبات حظر تصدير واستيراد مجموعة واسعة من السلع والتكنولوجيا إلى إيران، خاصة تلك التي قد تُستخدم في تطوير البرامج النووية أو العسكرية. على سبيل المثال، حُظرت مبيعات الطائرات وقطع الغيار لشركات الطيران الإيرانية، مما أثر سلباً على قطاع الطيران المدني في البلاد .
رابعا : عقوبات فردية وكيانات محددة

استهدفت هذه العقوبات أفراداً وكيانات محددة داخل إيران، مثل قادة الحرس الثوري الإيراني أو الشركات المرتبطة به. تضمنت هذه الإجراءات تجميد الأصول وحظر السفر بهدف زيادة الضغط على الجهات المؤثرة في السياسات الإيرانية².

خامسا : عقوبات دولية متعددة الأطراف

إضافة إلى العقوبات الأمريكية، فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوبات متعددة على إيران بسبب برنامجها النووي. في ديسمبر ٢٠٠٦، صدر القرار رقم ١٧٣٧ الذي فرض عقوبات على إيران لرفضها وقف برنامج تخصيب اليورانيوم، وشملت هذه العقوبات حظر توريد المواد والتكنولوجيا المتعلقة بالأنشطة النووية والصاروخية .

سادسا : عقوبات على قطاع النقل والشحن

¹ - مصطفى اللباد، العقوبات الأمريكية على إيران، ٢٠٢٢، متاح على الموقع www.marefa.org، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٣/٢ .

² - انظر الى قانون العقوبات الشاملة ضد ايران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات، ٢٠١٠ ، متاح على الموقع www.ofac.com، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٣/٢ .

استهدفت هذه العقوبات شركات الشحن والنقل البحري الإيرانية، بهدف تقييد قدرة إيران على تصدير واستيراد البضائع. تضمنت الإجراءات حظر التأمين على السفن الإيرانية ومنعها من الرسو في موانئ دولية، مما زاد من صعوبة التجارة الإيرانية¹.

سابعاً : عقوبات على قطاع الطيران

خُطرت مبيعات الطائرات وقطع الغيار لشركات الطيران الإيرانية، مما أدى إلى تدهور حالة الأسطول الجوي المدني وزيادة حوادث الطيران. كما مُنعت الطائرات الإيرانية من دخول المجال الجوي الأمريكي، مما أثر على رحلاتها الدولية .

ثامناً : عقوبات على التكنولوجيا والاتصالات

فُرضت قيود على تصدير التكنولوجيا المتقدمة ومعدات الاتصالات إلى إيران، بهدف منعها من تطوير قدراتها في مجالات قد تُستخدم لأغراض عسكرية أو قمعية. شملت هذه العقوبات حظر تصدير المعدات والبرمجيات التي يمكن استخدامها في مراقبة الإنترنت والاتصالات².

تاسعاً : عقوبات ثقافية ورياضية

في بعض الحالات، تم استبعاد إيران من فعاليات ثقافية ورياضية دولية كوسيلة للضغط عليها. شملت هذه العقوبات منع الفرق الرياضية الإيرانية من المشاركة في بطولات دولية أو استضافة أحداث رياضية.

المطلب الثالث : تأثير العقوبات الاقتصادية على التوازن الدولي

عملت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران على كبح الدور الإقليمي، والقوة الإيرانية للحفاظ على توازن القوى الإقليمي، ولهذا اعتبر البعض أن الاتفاق النووي الإيراني يخل على المدى القصير بتوازن القوى في الشرق الأوسط، ويعزز التنافس الاستراتيجي بين الجبهة الشيعية والجبهة السنية والإسرائيلية. مما جعل إسرائيل والدول العربية والخليجية تحديداً تمثل أطرافاً رئيسة معنية بالسياسة الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي، فإن أي حوار أمريكي - إيراني يجب الاهتمام به لأنه يمس صميم معادلة توازن القوى، وقضية الأمن الإسرائيلي والخليجي.

٦ - علي حسين باكير، العقوبات الأمريكية على إيران في المرحلة المقبلة والفاعلية والتأثير المتوقع على السلوك الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٩، ص ٣ .

² - شعبان عبده ابو العز، العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المنصورة، العدد ٦٣، المجلد ٧، مصر، ٢٠٢٠، ص ٢٤ .

رحب الإيرانيون بالاستثمارات من أوروبا والقوى الناشئة، بما في ذلك الصين، التي تتأني بفعل توقيع صفقة سياسية والاتفاق على الملف النووي الذي بدأت المشاورات بشأنه في ٢٠١٣، هذا ما دفع بحلفاء إيران بحسابات أكثر إستراتيجية. كان الرئيس السوري بشار الأسد أول من ابتهج، حيث قدم "التزاما أكبر لطهران لأسباب جيدة، أو المزيد من الموارد لنظامه وكذلك حلفائه الإقليميين الآخرين مثل حزب الله اللبناني، والحكومة العراقية والمليشيات الشيعية في العراق وسوريا، والمتمردين الحوثيين في اليمن والمعارضة في البحرين وعلى الجانب الآخر، تخشى الدول الخليجية من ما أصبح يعرف بالقوس الجيوسياسي الهلال الشيعي من أن الإفراج عن الموارد الاقتصادية يضيف قوة وشرعية لطهران، مما يجعلها العملاق الإقليمي الذي يمكنه الآن استخدام كل حالة أزمة لتحقيق أهدافها السياسية والعسكرية.

المبحث الثاني : تأثير العقوبات الاقتصادية على النظام الإيراني

المطلب الأول : العقوبات الأمريكية على إيران الأسباب والمراحل

الفرع الأول : الأسباب

١- البرنامج النووي الإيراني:

يُعد البرنامج النووي الإيراني العامل الأول والرئيس لفر ض العقوبات الاقتصادية على إيران ،فقد و لد البرنامج النووي الإيراني مخاوف واسعة النطاق، من أن طهران تسعى للحصول على أسلحة نووية، وكان بناء طهران لمنشآت تخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي الغازي هو المصدر الرئيس للقلق بشأن الانتشار النووي، كما أن بناء إيران لمفاعل يتم التحكم فيه بالماء الثقيل أيضاً مصدر قلق بشأن الانتشار النووي، أما المحاذير والقلق في النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي فتتمثل في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري ، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل ابيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية وتتذرع بتهديدها لأمنها القومي^١.

يمكن توصيف الأزمة الإيرانية الحالية كما تصورها الولايات المتّحد بأنّ زيادة تخصيب اليورانيوم وتعزيز القدرات النووية الإيرانية يؤهلها لامتلاك أسلحة نووية وبالتالي اخلال موازين القوى لصالح ايران سواءً اقليمياً أو دولياً وهو ما لا يمكن أن ترضى عنه الولايات المتّحدة، كما صرّح بوش الابن قائلاً بأن الولايات المتّحد لن تتحمل وجود ايران وهي تمتلك سلاحاً نووياً . فهي غير قادرّ على تقبل فكر أنّ ايران لا تسعى لامتلاك السّلاح النووي، كما ركزت المخاوف الأمريكية من برنامج ايران النووي وعلى مخاطر هذا البرنامج على الاستقرار في الشرق الأوسط وعلى تهديد الأمن العالمي^٢

أما في عهد الرئيس باراك أوباما فقط أقر قانون عقوبات شاملة على إيران ومنع الاستثمار فيها في عام ٢٠١٠م، وفرضت عقوبات جديدة في عام ٢٠١١م على قوات الحرس الثوري وقوات الباسيج للمقاومة،

^١ - محمد جمعة حميد ، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٤، ص١٤٦.

^٢ - لطيفة محمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية (دراسة حالة ايران)، رسالة ماجستير، جامعة حلب ،كلية الاقتصاد والعلاقات الدولية ، ٢٠١٣، ص١٠٦.

وقوات أعمال القانون الإيرانية وقائدها إسماعيل أحمد مقدم، حيث جمدت أصول الفئة المستهدفة في البنوك الأمريكية وحظر على الأمريكيين التعامل هذه الجهات شركات كانوا أم أفراداً، وفي ٢٠١١م أقر أوباما قانون تمويل الدفاع حيث تستطيع الحكومة الأمريكية من خلاله بفرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي، وستمنع المؤسسات التي يطالها القانون من العمل في الأسواق المالية الأمريكية، وفي ٢٠١٣م فرضت مزيداً من العقوبات استهدفت العملة الإيرانية وقطاع السيارات؛ بسبب عدم التعاون الإيراني في الملف النووي، وفي ٢٠١٦م تم فرض عقوبات جديدة على إيران بسبب برنامجها للصواريخ الباليستية، حيث أدرجت أسماء خمسة مواطنين إيرانيين وشركات على القائمة المالية الأميركية السوداء

ما الرئيس ترامب فبدأ عهده بفرض عقوبات على إيران، حيث فرض عقوبات على ١٣ مواطناً إيرانياً و ١٢ مؤسسة إيرانية بحجة ارتباطهم بأنشطة إرهابية وتتضمن هذه العقوبات تجميد مبالغ وممتلكات هذه الكيانات، وحظر التعامل معها على المواطنين الأمريكيين، كما حظر تبادل الدولار مع الحكومة الإيرانية وحظر التعامل بالمعادن النفيسة، ولاسيما الذهب، وحظر توريد أو شراء عدد من المعادن أبرزها الألومنيوم والحديد، وحظر استيراد أو تصدير التكنولوجيا المرتبطة بالبرامج التقنية الصناعية، ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري^١.

وقد شكل الخلاف الأمريكي الإيراني حول برنامج إيران النووي الذي تنتظر إليه أمريكا بأنه يشكل تهديد للاستقرار الدولي والإقليمي. وقد تأثر الاقتصاد الإيراني بشدة لعدة سنوات بسبب العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على البرنامج النووي للبلاد. ففي عام ٢٠١٥، وافق الرئيس حسن روحاني على اتفاق مع الولايات المتحدة وخمس قوى عالمية أخرى للحد من الأنشطة النووية الإيرانية مقابل رفع تلك العقوبات. وفي عام ٢٠١٦، بعد تنفيذ الصفقة انتعش الاقتصاد الإيراني ونما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٢ ٣٪، وفقاً للبنك المركزي الإيراني، لكن الكثير من هذا النمو يُعزى إلى صناعة النفط والغاز، ولم يكن انتعاش القطاعات الأخرى بنفس الأهمية التي كان يأملها العديد من الإيرانيين. وقد تراجع النمو

١ - زياد عيد حجازين، المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا، العقوبات الاقتصادية كأحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة مقارنة (إيران، وكوريا الشمالية)، ٢٠٢١، ص ١١٩.

مرة أخرى إلى ٣ ٪ في عام ٢٠١٧، مما ساعد على تأجيج السخط الاقتصادي الذي أدى إلى أكبر احتجاجات مناهضة للحكومة في إيران في كانون الأول لعام ٢٠١٨.^١

٢- دعم الجماعات الإرهابية :

تعتمد إيران في توسيع نفوذها خارج حدودها منذ أمد بعيد على منظمات مسلحة أسستها أو قدمت الدعم لها، مثل حزب الله اللبناني، ومجموعات شيعية مسلحة في العراق أو مجموعات مقاومة في فلسطين (حماس)، حتى أن بعض المجموعات الوكيلية أحدثت تغيرات مهمة في مجال الحروب التقليدية، وزادت هذا المجموعات من قوة إيران وقدرتها على المساومة والردع وإجراء عمليات بنسبة كبيرة، ولا سيما أن ضعف المجتمعات الشيعية وتعرضها للضغط في الدول التي تعيش فيها، دفعها للبحث عن قوه تؤمن لها الحماية والدعم، وهذا ما دفع إيران لمساعدتها في تشكيل ميليشيا منها، تعدها لحماية مصالحها وتتحرك وفق سياساتها، وعلى سبيل المثال دعمت إيران حزب الله في الهجوم على مقر القوات البحرية الأمريكية في لبنان بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣، كما دعمت إيران الحزب في اللبنانية الإسرائيلية والتي رجحة الكفة في هذا الحرب لصالح الحزب و لأيران بطريقة غير مباشرة كما أن استمرار الدعم الإيراني لقوى والتنظيمات التابعة لها في المنطقة اسهم بدوره في تعزيز فاعلية هذه القوى وتأثيرها في دولها.^٢

حيث أن منذ دخول الرئيس ترامب البيت الأبيض برزت اتجاهات أمريكية خليجية لتحجيم الدور الإيراني في المنطقة، عبر تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية على إيران من خلال اتهام إيران بدعم وتمويل الجماعات الإرهابية والمساهمة في زعزعة استقرار دول الخليج، فإذا كانت إدارة أوباما قد رفضت الاستجابة لمطالب ملحة لدول مجلس التعاون الخليجي بالدخول في تحالف استراتيجي أمريكي - خليجي ضد إيران، ودعت على العكس من ذلك إلى سياسة وفاق بديلة بين الطرفين مكتفية بتقديم تعهدات قوية لحماية أمن الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي من أي تهديد، وعملت بدأب على إنجاز الملف النووي مع إيران، وحرصت على التنسيق في الحرب مع إيران ضد تنظيم "داعش"، ودافعت بقوة عن الاتفاق النووي مع إيران داخل الكونغرس الأمريكي رافضة بشدة الاستقرازات الإسرائيلية المحرصة ضد

^١ - سامة بو حمامه، الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على تغير سياسات إيران اتجاه المنطقة العربية مجلة دفاتر

الساسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ١٨، ٢٠١٨، ص ٢٢.

^٢ - حبيبة زلاقي، اثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الاوسط - فترت ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص ١٧١.

هذا الاتفاق، فإن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب" تعمل على المواجهة مع إيران في الملف النووي بالسعي إلى إسقاطه على نحو ما تعهد به الرئيس ترامب في حملته الانتخابية، كما تعمل على وضع إيران تحت رقابة دولية مشددة تنهي أي علاقة لها بالمشروع النووي باعتبار أن امتلاك طهران للتكنولوجيا النووية، وليس السلاح النووي"، خطر على الأمن والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط وبالتحديد على إسرائيل، كما أنها تعمل في الوقت نفسه على تفكيك القدرات الاستراتيجية العسكرية الإيرانية وخاصة ترسانة إيران من الصواريخ الباليستية باعتبار أنها هي الأخرى تهديد لأمن إسرائيل، إضافة إلى حرصها على مواجهة النفوذ الإقليمي لإيران ومنع إيران من دعم حلفائها وعلى رأسهم حزب الله في لبنان ونظام الرئيس بشار الأسد في سوريا ومليشيات شيعية عراقية^١.

٣- تهديد أمن الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة (إسرائيل)

ومن كل هذه القضايا أكثر ما يؤرق الولايات المتحدة من برنامج إيران النووي هو أمن إسرائيل، إذ أن مكانة إسرائيل ليست موضوعاً تقليدياً من موضوعات السياسة الخارجية، فإسرائيل والشعب اليهودي هما في نظر أغلبية الجمهور والمشرعين في الولايات المتحدة، موضوع تمتزج فيه جوانب عاطفية وثقافية وتاريخية ودينية، إذ نجحت المنظمات المسيحية الصهيونية في ترويج الاعتقاد بأن دعم أمريكا لإسرائيل ليس فقط التزاماً سياسياً، وإنما رسالة إلهية بسببها يبارك الرب أمريكا، هذا فضلاً عن أن إسرائيل وضعت كل طاقاتها وإمكاناتها لخدمة الأهداف الأمريكية في المنطقة مما زاد في موقعها المميز لدى الولايات المتحدة^٢، ورغم أن إسرائيل تحتل المرتبة الأولى في العالم الحائزة على ضمانات الأمن من الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك فهي تقدم نفسها على أنها تعيش في خطر دائم. وبالنسبة لإسرائيل فإنه لا يتحقق الاستقرار الإقليمي إلا من خلال تفوقها وهيمنتها على المحيط الذي تعيش فيه وبقائها صاحبة الأمر والنهي في قضايا الشرق الأوسط وبالتالي فهي غير مستعدة لظهور دولة تعادلها بالقوة أو تمتلك أسلحة متطورة ولو حتى لهدف الردع فقط، أي تسعى إسرائيل إلى نظام للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط تكون هي المركز المقرر والمهيمن فيه.

١- فادي جمعة، العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، دار الفكر للطباعة والتوزيع، ط ١، ٢٠١٩، ص ٨٨.

٢- لطيفة محمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية (دراسة حالة إيران)، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد والعلاقات الدولية، ٢٠١٣، ص ١٠٩.

مريكا تدعم إسرائيل عسكرياً في الحرب على غزة بـ ٤٠ مليار دولار بلغ حجم صفقات المساعدات العسكرية الأمريكية الموقعة مع إسرائيل منذ بداية الحرب على قطاع غزة ٤٠ مليار دولار، وفق بيانات معهد واتسون الأمريكي، وذكر المعهد الأمريكي، التابع لجامعة "براون" الأمريكية العريقة - في دراسة تحت عنوان "كلفة الحرب"، نشرتها صحيفة "جلوبس" الإسرائيلية - أن حجم المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لإسرائيل خلال العام الأول من الحرب على قطاع غزة فقط يفوق بكثير المساعدات السنوية البالغة ٣.٨ مليار دولار، والتي وافقت واشنطن رسمياً على منحها لإسرائيل، وبحسب الدراسة فقد قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات بقيمة ١٧.٩ مليار دولار في العام الأول من الحرب كمساعدات عسكرية، مشيرة إلى أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا جزءاً من المساعدات العسكرية السنوية أو منح أخرى تمت الموافقة عليها أو قد تتم الموافقة عليها في المستقبل، وأوضحت الصحيفة، في تقرير موسع حول المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، أنه منذ بداية الحرب على غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وقعت وزارة الدفاع الإسرائيلية صفقات تسليح مع أمريكا بقيمة ٤٠ مليار دولار^١.

المطلب الثاني : مراحل العقوبات الأمريكية على إيران وتأثيرها

الفرع الأول : مراحل العقوبات الاقتصادية الأمريكية

أولاً : العقوبات على قطاع الطاقة:

فيما يتعلق بقطاع الطاقة، سعت الولايات المتحدة من خلال فرض العقوبات الاقتصادية إلى منع بيع النفط الإيراني دولياً، ومنتجات النفط الخام والغاز الطبيعي على وجه الخصوص ، عكس ما كان قبل خطة العمل الشاملة المشتركة، وتعهد المسؤولون الأمريكيون بخفض صادرات إيران من النفط الخام إلى الصفر، وبالتوازي مع ذلك تسعى واشنطن أيضاً إلى منع الاستثمارات الدولية في هذا الصناعة^٢. قال مسؤول أميركي إن الرئيس دونالد ترامب سيعيد فرض سياسة «الضغط الأقصى» على إيران ويخفض صادراتها النفطية إلى الصفر حيث تعتبر إيران هي ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، وتنتج نحو ٣.٣ مليون برميل من النفط يومياً أو ما يعادل ثلاثة في المائة من الإنتاج العالمي، وفيما يلي بعض الحقائق عن قطاع الطاقة في إيران وصادراته وتأثير العقوبات الغربية السابقة:

^١ - <https://www.youm7.com/story/2024/11/13>

^٢ - محمد جمعة ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٥٢.

تظهر بيانات «أوبك» أن إنتاج النفط الإيراني وصل إلى ذروته في سبعينات القرن الماضي، وسجل مستوى قياسياً بلغ ستة ملايين برميل يومياً في ١٩٧٤، بما يعادل أكثر من ١٠ في المائة من الإنتاج العالمي في ذلك الوقت، وفرضت الولايات المتحدة في ١٩٧٩ أول حزمة من العقوبات على طهران وأصبحت إيران منذ ذلك الحين هدفاً للعقوبات الأميركية والأوروبية، وشددت الولايات المتحدة العقوبات على إيران في ٢٠١٨ بعد انسحاب ترمب من الاتفاق النووي خلال فترة ولايته الرئاسية الأولى. وانخفضت صادرات النفط الإيرانية إلى ما يقرب من الصفر خلال بعض الشهور، غير أن الصادرات الإيرانية من النفط ارتفعت بشكل مطرد في ظل إدارة الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، إذ قال محللون إن تنفيذ العقوبات كان أقل فاعلية وإن إيران نجحت في الالتفاف عليها، وإيران معفاة من القيود التي تفرضها «أوبك» على الإنتاج^١.

تستهدف إيران زيادة إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي خلال الخمس سنوات القادمة، إلا أن عدداً من المحللين أجمعوا على أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران ستحد من طموحاتها لزيادة الإنتاج، لكن المضي قدماً في خطة زيادة الإنتاج لن يعرضها للمزيد من العقوبات، وتخطط إيران لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي إلى ١٠.٣ مليار متر مكعب يومياً خلال خمس سنوات، ارتفاعاً من المستويات الحالية البالغة ١٠.٠٧ مليار متر مكعب يومياً، وزيادة إنتاج النفط الخام ليصل إلى ٥.٧ مليون برميل بحلول عام ٢٠٣١، بدأت الولايات المتحدة، في الرابع من نوفمبر تشرين الثاني من عام ٢٠١٨، تطبيق عقوبات اقتصادية على إيران، بعد أن كانت قد رفعتها في أعقاب التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني عام ٢٠١٥.

حيث تحدث محللون في شركة إنديبننت كوموديتي إنتليجنس سيرفيسز ICIS، في اتصال مع «CNN الاقتصادية» إن العقوبات المفروضة على طهران تحد من صادرات النفط الإيرانية ما أثر على زيادة الإنتاج «ويبدو التأثير واضحاً خاصة بعد فرض العقوبات مرة أخرى في نهاية عام ٢٠١٨، لأنه منذ ذلك الحين، لم يصل إنتاج وصادرات النفط الإيراني إلى المستويات المرتفعة لعام ٢٠١٧، وقال رئيس الجمارك الإيراني محمد رزفانيفار، بداية الشهر الحالي، إن صادرات النفط الإيرانية بلغت ٣٥.٨ مليار دولار في ١٢ شهراً حتى نهاية مارس آذار ٢٠٢٤، بحسب وكالة أنباء العمال الإيرانية (إيلنا)، حيث أن العقوبات

^١ - صحيفة الشرق الأوسط، قطاع الطاقة في إيران... ما البنية التحتية ومدى تأثير العقوبات الأميركية؟،

الاقتصادية على إيران تركت آثارها على قطاعي النفط والغاز «كلا الصناعتين في حالة من قلة الاستثمار، ما لم يسمح للبلاد بالاستفادة من احتياطياتها الهائلة».

حيث تعتبر العقوبات الاقتصادية عقبة في طريق المستثمرين الأجانب، ويرى بعض المحللون أن العقوبات الاقتصادية على إيران منعت المستثمرين الأجانب من الانخراط في قطاع الطاقة الإيراني، وهو ما حرم طهران من التكنولوجيا اللازمة لزيادة إنتاجها، وذلك على الرغم من الالتفاف من قبل بعض مشتري نفط إيران حول العقوبات لشراء نفطها، لكن حتى هذا لن يسمح للبلاد بالوصول إلى إمكاناتها الكاملة لصادرات النفط، حيث يقول جيم بوركهارد، نائب رئيس أسواق النفط بشركة ستاندرد آند بورز جلوبال، في تقرير نشر لها، «ما لم يتم تخفيف العقوبات أو إلزالتها، سيكون من الصعب تحقيق زيادات كبيرة في الطاقة الإنتاجية، خاصة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً»^١.

ثانياً : العقوبات الاقتصادية على القطاع المالي

ان العقوبات التي تشمل القطاع المالي الإيراني، فبعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران أثار عدت تساؤلات حول العقوبات التي سوف تعيدها الولايات المتحدة الأمريكية فإن إدارة ترامب لم تستثنه من عقوباتها الاقتصادية، فقد تبنت عدة عقوبات على إيران خصت منها الجانب المالي، من أجل شل المنظومة المالية والنقدية في إيران، ولإنجاح حملتها القصوى على إيران عملت في ٦ أغسطس ٢٠١٨، وضمن المرحلة الأولى من العقوبات على إيران حضرت تبادل الدولارات مع الحكومة الإيرانية، وكذلك منعت المعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن الثمينة وخاصة الذهب، وفرضت عقوبات أيضاً على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني أو السندات الحكومية الإيرانية ومع بدء الحزمة الأولى من العقوبات الأمريكية على إيران^٢

كما ستطبق الحزمة الثانية من العقوبات على طهران بتاريخ ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، حيث ستُفرض بموجبها قيود دولية على الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، فضلاً عن حظر شراء النفط والمواد البتروكيميائية ومنتجات البترول من إيران، وعقوبات على قطاع الطاقة الإيراني بشكل عام، وإيضاً ستطال العقوبات كذلك قطاع السفن الإيراني، كما ستُفرض قيود على تعاملات البنك المركزي الإيراني

^١ -العقوبات الأميركية تهدد خطط إيران الطموحة لزيادة إنتاج النفط والغاز : CNN الاقتصادية:

<https://cnnbusinessarabic.com/energy/55907>

^٢ - محمد جمعة مصدر سبق ذكره ص ١٥٧.

مع المؤسسات المالية الأجنبية. ودعت وزارة الخزانة الأميركية رجال الأعمال والمؤسسات في أميركا لإنهاء علاقاتهم التجارية مع الحكومة الإيرانية أو نشاطاتهم في إيران حتى موعد أقصاه ٤ نوفمبر، محذرة إياهم من أنهم سيتعرضون للعقوبات إذا لم يلتزموا بذلك اعتباراً من ٥ نوفمبر. وأعلن وزير الخزانة الأميركي أن بلاده ألغت التراخيص الممنوحة لشركتي "بوينغ" و"إيرباص" بشأن اتفاقيات بيع طائرات الركاب التي عقدها مع الشركات الإيرانية.

وفي السياق النفطي، يحذر الخبراء من أن إعادة العقوبات على إيران التي تُعد ثالث أكبر دولة في "منظمة الدول المصدرة للبترول" (أوبك)، ستؤثر سلباً على مجال البترول الإيراني واستثماراته وإنتاجه وصادراته، ما سيؤدي إلى تراجع عرض البترول الإيراني في السوق العالمي وارتفاع أسعار البترول بالتالي، وبلغ معدل صادرات البترول الخام الإيراني مليوني برميل يوميا، نصفها يذهب إلى الصين والهند، وحوالي ٢٥٪ منها إلى الدول الأوروبية، ويتوقع الخبراء أن العقوبات ستسفر عن انخفاض الصادرات الإيرانية من البترول في المرحلة الأولى بمعدل ٥٠٠ ألف برميل يوميا، فضلا عن تراجع الإنتاج اليومي من البترول الخام من ٣.٨ ملايين برميل يوميا بالوقت الحالي، لتصل إلى ٢.٩ مليون برميل يوميا، وبفضل العقوبات الأميركية، تكون الاتفاقيات التي وقعتها شركة الطاقة الفرنسية "توتال"، والشركة الصينية الوطنية للبترول، مع الحكومة الإيرانية بخصوص الغاز الطبيعي، والتي تمتد إلى ٢٠ عاما بقيمة ٥ مليارات دولار، قد دخلت مرحلة حرجية. كما يحظر قرار ترامب على الحكومة والشركات الإيرانية توقيع اتفاقيات جديدة بمجال الطاقة^١.

وايضاً فرضت الإدارة الأميركية، عقوبات جديدة على القطاع المالي الإيراني، مستهدفة ١٨ بنكاً إيرانياً، في مسعى لزيادة عزل إيران عن النظام المصرفي العالمي، ولدى إعلانها عن العقوبات عبر موقعها الإلكتروني، قالت وزارة الخزانة الأميركية أيضاً إنها عدت القطاع المالي من الاقتصاد الإيراني خاضعاً للأمر التنفيذي «١٣٩٠٢». غير أنها قالت إن الموانع لا تنطبق على السلع الزراعية الأساسية والأغذية والأدوية أو الأجهزة الطبية لإيران، وفقاً لوكالة «رويترز» للأنباء، وقال وزير الخزانة الأميركي ستيفن

^١ - ما هي العقوبات الاقتصادية المتوقعة على إيران؟ <https://www.alaraby.co.uk>

منوتشين، في بيان: «عقوباتنا ستستمر إلى أن تتوقف إيران عن دعم النشاطات الإرهابية، وتضع حداً لبرامجها النووية»، بحسب وكالة الصحافة الفرنسية¹.

حيث ان إدارة ترامب وبعد تولية الولاية الثاني تتخذ اجراء انهاء اعفاءات العراق لشراء الكهرباء من ايران ضمن سياسة "أقصى العقوبات" حيث كشف متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن إدارة الرئيس دونالد ترامب أنهت الإعفاءات الممنوحة للعراق لشراء الكهرباء من إيران، وذلك ضمن حملة "أقصى الضغوط" التي ينتهجها ترامب تجاه طهران، أنهت إدارة الرئيس دونالد ترامب الإعفاءات الممنوحة للعراق لشراء الكهرباء من إيران، وفق تأكيد متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، وأضاف المتحدث أن قرار عدم تمديد الإعفاء الممنوح للعراق عند انتهاء صلاحيته "يضمن عدم السماح لإيران بأي قدر من الإغاثة الاقتصادية أو المالية" مشيراً إلى أن حملة ترامب تجاه إيران تهدف إلى "إنهاء تهديدها النووي وتقليص برنامجها للصواريخ الباليستية ومنعها من دعم الجماعات الإرهابية"، وأعاد ترامب فرض سياسة "أقصى الضغوط" على إيران كأحد أول قراراته بعد عودته إلى منصبه في يناير كانون الثاني. وفي ولايته الأولى انسحب من الاتفاق النووي الإيراني وهو اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى منع إيران من تطوير أسلحة نووية.

حيث ان هذا القرارات تأتي بعنوان "عزل إيران" وتقول الحكومة الأمريكية إنها تسعى إلى عزل إيران عن الاقتصاد العالمي ووقف عائداتها من صادرات النفط بهدف إبطاء تطوير طهران للسلاح النووي، حيث تنفي إيران سعيها لامتلاك أسلحة نووية وتقول إن برنامجها سلمي. وفرضت واشنطن سلسلة من العقوبات على طهران بسبب برنامجها النووي ودعمها للجماعات المسلحة مما جعل الدول التي تتعامل مع إيران غير قادرة على إجراء معاملات تجارية مع الولايات المتحدة، حيث صرح المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي جيمس هيويت "كان الرئيس دونالد ترامب واضحاً في أنه يجب على النظام الإيراني أن يتخلى عن طموحاته للحصول على سلاح نووي وإلا فسيواجه أقصى قدر من الضغوط. نأمل أن يضع النظام مصالح شعبه والمنطقة فوق سياساته المزعزعة للاستقرار"².

¹ - [واشنطن تفرض على القطاع المالي الإيراني حزمة عقوبات جديدة](https://aawsat.com/home/article/2553971)

<https://aawsat.com/home/article/2553971>

² - [دائرة ترامب تنهي إعفاءات العراق لشراء الكهرباء من إيران ضمن سياسة "أقصى الضغوط":](https://www.france24.com/en)

<https://www.france24.com/en>

الفرع الثاني : تأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني

١ - انخفاض معدل النمو الاقتصادي: تعرّض الاقتصاد لصدّاتٍ قوية منذ فرضِ العقوبات الأمريكية؛ مما أسفر عن تراجع قيمة العملة المحلية في السوق الحرة وارتفاع التضخم، حيث إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإيران متقلب وغير مستقر، حيث يتقلب بين فترات الانتعاش والركود الحاد ووصل معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لإيران ٥٪ عام ٢٠٢٣، حيث اعتبر البنك الدولي أن سبب هذا النمو هو إعفاء إيران من اتفاقية أوبك لخفض إنتاج النفط، ونتيجة لذلك، فقد نمت صادرات وإنتاج النفط الخام إلى جانب التحسن النسبي في قطاع الخدمات. كما توقع البنك الدولي أن معدل النمو سينخفض هذا العام إلى ٣.٢٪، وفي العام المقبل إلى ٢.٧٪، وإلى ٢.٤٪ في عام ٢٠٢٦.

٢ - ارتفاع معدل التضخم: يُعد التضخم من المشاكل الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الإيراني حيث سجل معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠٢٣، إذ وصل إلى ٢١٧٪ في نهاية ذلك العام، وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٤ زاد بشكل ملحوظ ليصل إلى ٢٣٦.٣٪ في أبريل، مسجلاً نمواً بنسبة ٢.٦٪ عن شهر مارس. تجلّى تأثير هذا الارتفاع في تكلفة المواد الغذائية الأساسية في بداية العام الإيراني الجديد في مارس ٢٠٢٤؛ مما أثر في أسعار السلع في الأسواق. وتُعزى المشكلة الرئيسية للتضخم المتصاعد الذي يواجهه الاقتصاد الإيراني إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

٣ - ارتفاع معدلات البطالة: الاقتصاد الإيراني يواجه ارتفاعاً في معدلات البطالة، حيث زاد معدل البطالة من ٧.٦٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ إلى ٨.٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وهذا الارتفاع يكون بشكل خاص بين الشباب، حيث تتجاوز نسبة البطالة بين هذه الفئة ١٥٪. وأظهر مركز الإحصاء الإيراني أن من بين إجمالي ٦٤ مليون و ٥٥٠ ألف إيراني فوق سن الـ ١٥ عاماً، يعمل ٢٦ مليوناً و ٦٣٨ ألف شخص؛ مما يعادل ٤١.٣٪ فقط، وهذا يشير إلى زيادة كبيرة في عدد العاطلين ضمن الاقتصاد الإيراني.

٤ - انخفاض قيمة العملة: أشارت مجلة فوربس في تقريرها الأخير إلى أن الريال الإيراني يُعتبر العملة الأضعف في العالم، حيث بلغ سعر الريال الإيراني ٤٢٠.٧٥ ألف للدولار الواحد في ٢٧ مايو ٢٠٢٤، مقارنة بـ ٢٧.١٦٢ ألف في عام ٢٠١٤؛ مما يعني انخفاض الريال الإيراني بنسبة ٥٤.٩٪ على المستوى الرسمي. وفي السوق الموازية، انخفض الريال الإيراني بشكل كبير، إذ ارتفع سعر الدولار في

هذا السوق ليصل إلى حوالي ٦٥٠ ألف ريال للدولار بعد حادثة الرئيس الإيراني، مُرتفعًا عن ٢٣٠ ألف ريال للدولار. تشير هذه الاحصائيات إلى مدى الضعف الكبير في قيمة عملة الاقتصاد الإيراني.

٥- ارتفاع عجز الميزان التجاري: عانت التجارة الخارجية غير النفطية من اختلال كبير خلال عام ٢٠٢٣، حيث انخفضت التجارة بين الهند وإيران بنسبة ٣٤٪ في عام ٢٠٢٣، وبالتالي انخفضت الصادرات الإيرانية من ١٧.٣ مليار دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ إلى ١١.٧ مليار دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، وهو ما أدى إلى عجز بالميزان التجاري حيث وصل إلى ٤.٧ مليارات دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٢٣، مقارنة بفائض قيمته ٤.٣ مليارات دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢١.

والجدير بالذكر أن إيران تعتمد على العائدات النفطية بشكل رئيسي من أجل تمويل الموازنة الحكومية كما أنها تشكل جزءًا مهمًا من ثروات صندوق التنمية الوطنية الإيراني "الصندوق السيادي"، وهو ما يشكل تهديدًا وتحديًا محوريًا أمام الحكومة بسبب طبيعة أسعار النفط المتقلبة والمتذبذبة والتي ترتبط عادةً بأحداث عالمية قد تكون بعيدة عن المشهد الإيراني، فضلًا عن تأثر تلك العائدات بالعقوبات الدولية التي تستهدف الصادرات النفطية؛ مما يحرم الدولة من مورد مهم ورئيسي لموازنتها. وفي هذا السياق، تمثل الإيرادات النفطية نحو ٦٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية وأكثر من ٨٠٪ من عوائد التصدير، وهو ما يعرض الموازنة العامة لخطر تزايد العجز حال انخفاض أسعار النفط عن المستوى المتوقع لدى الحكومة، وفي تلك الحالات عادةً ما تلجأ الدولة إلى البنك المركزي للاقتراض أو طبع النقود أو بيع سندات حكومية أو ما يطلق عليه "صكوك إسلامية" أو السحب من صندوق الثروة السيادي؛ مما قد يعرضه إلى مخاطر الإفلاس.

١ - "تقييم تأثير العقوبات على الوضع الاقتصادي في إيران" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الخاتمة

تشير نتائج البحث إلى أن العقوبات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على الدول المستهدفة من الناحية الاقتصادية والسياسية، إلا أنها لا تؤدي دائماً إلى تحقيق الأهداف المرجوة. في حالة إيران، ورغم التأثيرات السلبية الكبيرة على الاقتصاد، لم تتراجع سياساتها الخارجية بشكل جذري، بل سعت إلى بناء تحالفات جديدة مع دول مثل الصين وروسيا، واعتمدت على تطوير اقتصادها المحلي. كما أن العقوبات عززت بعض التوجهات الداخلية نحو الاكتفاء الذاتي، لكنها في الوقت نفسه فرضت تحديات كبيرة على الشعب الإيراني. وبالتالي، فإن استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط السياسي قد يكون فعالاً إلى حد معين، لكنه لا يضمن دائماً تحقيق تغيير جذري في سياسات الدولة المستهدفة.

المصادر

- ١- اسامة بو حمامه، الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره علي تغير سياسات إيران اتجاه المنطقة العربية مجلة دفاتر الساسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ١٨، ٢٠١٨.
- ٢- انظر الى قانون العقوبات الشاملة ضد ايران والمحاسبة والتجريد من الممتلكات، ٢٠١٠، متاح على الموقع www.ofac.com ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٣/٢ .
- ٣- ادارة ترامب تنهي إعفاءات العراق لشراء الكهرباء من إيران ضمن سياسة "أقصى الضغوط":
<https://www.france24.com/en>
- ٤- - زهيرة بن طاع الله، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق نموذجا" ، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد ٦، ٢٠١٩.
- ٥- زياد عيد حجازين، المركز الديمقراطي العربي برلين -المانيا، العقوبات الاقتصادية كأحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة مقارنة (ايران ,وكوريا الشمالية)، ٢٠٢١.
- ٦- شادي خليفة محمد و عريب زهير مصطفى، العقوبات الاقتصادية : احكامها واثارها الاقتصادية من منظور اسلامي، مجلة اسرا الدولية للمالية الاسلامية، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٣.
- ٧- شعبان عبده ابو العز، العقوبات الاقتصادية على ايران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الايرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المنصورة، العدد ٦٣، المجلد ٧، مصر ، ٢٠٢٠.
- ٨- صحيفة الشرق الأوسط ,قطاع الطاقة في إيران... ما البنية التحتية ومدى تأثير العقوبات الأمريكية؟،
<https://aawsat.com>
- ٩- العقوبات الأمريكية تهدد خطط إيران الطموحة لزيادة إنتاج النفط والغاز CNN : الاقتصادية
: <https://cnnbusinessarabic.com/energy/55907>
- ١٠- علي حسين باكير، العقوبات الامريكية على ايران في المرحلة المقبلة والفاعلية والتأثير المتوقع على السلوك الايراني، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠٠٩ <
- ١١- لطيفة محمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية (دراسة حالة ايران)،رسالة ماجستير، جامعة حلب ،كلية الاقتصاد والعلاقات الدولية ، ٢٠١٣.
- ١٢- - ما هي العقوبات الاقتصادية المتوقعة على إيران؟ <https://www.alaraby.co.uk>

- ١٣- محمد جمعة حميد، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٤.
- ١٤- "تقييم تأثير العقوبات على الوضع الاقتصادي في إيران" المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ([/https://ecss.com.eg/46971](https://ecss.com.eg/46971))
- ١٥- مصطفى اللباد، العقوبات الأمريكية على ايران، ٢٠٢٢، متاح على الموقع www.marefa.org ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٥/٣/٢ .
- ١٦- مناد محمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم عبد الحميد ابن باديس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٨.
- ١٧- واشنطن تفرض على القطاع المالي الإيراني حزمة عقوبات جديدة
<https://aawsat.com/home/article/2553971>